

سالم صالح مستشار رئيس الجمهورية لـ «الميثاق» :

مبادرة الرئيس تتسم بالشجاعة وهي الأنسب لاستقرار النظام السياسي

ماتضمنته من مقترحات شجاعة في الحل لاستقرار النظام السياسي للبلاد في المستقبل. ١٥
- المبادرة التي طرحها فخامة الرئيس شجاعة للغاية بخاصة اذا ما أخذت المنظومة كاملة دون تجزئة- دون التفاف من قبل من لا يريد لها النجاح- وبالتحديد تفعيل مجلسي النواب والشورى واعطاء المحافظات -لاقاليم حقها في الحكم المحلي واسع الصلاحيات وكذا اعطاء المرأة حقها في هذه المجالس.. ولتاخذ تجارب عظيمة وعريقة قامت على هذا النظام وشكل قوتها وتميزها واستقرارها بعد حروب وصراعات طاحنة.

استئناف المؤتمر الشعبي العام واحزاب المعارضة في اللقاء المشترك الحوار.. وباعتباركم رئيس لجنة متابعة وتقييم الظواهر السلبية.. هل لديكم مقترحات أو رؤى أو قضايا ترون ان على الاحزاب الوقوف امامها بمسئولية في حواركم، كواجب عليها لمساعدكم وانجاز المهمة الوطنية التي أوكلت اليكم.؟

نحن كلجنة او اشخاص ننظر ان الحوار هو سيد الموقف ولا يعلو عليه اي موقف آخر.. ولدينا قضايا نتابعها في اللجنة تتقاطع في تقديري مع الحوار القائم بين الاحزاب وبالذات اثناء اثار حرب ٩٤ وما تبقى من صراعات وكذا النظر لقضايا الاستقرار والاستثمار والتنمية والسلام والامن والاسان، وتحتاج هذه المسائل الى جهود الجميع والى تضامن الجميع.. فمفروض من سقف الحوار لنصل الى نتائج ملموسة ينتظرها الناس وتتطلع اليها كل فئات الشعب.. تعيد للوطن عزته وللوحدة القها ورونقها القاسم على العدالة والديمقراطية والمساواة بين ابناءه جميعاً.

والشخصيات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام المختلفة ومراكز الدراسات ورجال الأعمال وكل الخبيرين في هذا



يرأس فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اجتماع اللجنة الوطنية لمعالجة الظواهر الاجتماعية السلبية التي تعقد غدا بالعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن.. والذي يتوقع ان يشكل قوة دفع كبيرة لعمل ونشاط اللجنة بعد اجتماعها التأسيسي بصنعاء..

وفي حوار حافظ أكد الاخ سالم صالح محمد ان اللجنة عازمة على انجاز مهمتها تنفيذاً للقرار الجمهوري والذي سيكتسب قوة اضافية يتعاون الاطراف المختلفة من احزاب ومنظمات أهلية واعلام.. مشيراً في الحوار الى ان اللجنة ستقف امام الالحة التنظيمية لعملها وخطتها للمرحلة القادمة

جادون في تنفيذ مهمتنا صوناً للوحدة الوطنية وتحقيقاً للعدل والسلم الاجتماعي

لهذه اللجنة.. فهل استطاعت اللجنة ان تحدد البؤر التي تهدد السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية.. بل والتساريخ والجغرافيا ايضاً..؟

لمتابعة (تقويم الظواهر الاجتماعية السلبية) برعاية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح يوم الثلاثاء الموافق ٦ / ١١ / ٢٠٠٧م وستقف امام الالحة التنظيمية لعملها المعد من قبل الفريق المشكل من بين اعضائها برئاسة الاستاذ احمد محمد صوفان وستضع بعد تقسيم اعضائها الى لجان عمل دائمة خطة عملها

الحوار هو سيد الموقف والسبيل الأوحده لإعادة مجد الوحدة والعدالة وتعزيز الديمقراطية

الوطن المعطاء.

طرح رئيس الجمهورية مؤخراً مبادرة لتطوير النظام السياسي في البلاد.. ما أهمية هذه المبادرة من وجهة نظركم.. وهل

مازلنا في بداية الطريق.. وستعمل بكل ما لدينا من قوة لتنفيذ ما جاء في القرار الجمهوري ان شاء الله ونطلب تعاون الجميع معنا وتعاون كافة الاحزاب

للمرحلة القادمة، وسوف تتشرف بلقاء فخامة الرئيس يوم الارباء القادم ان شاء الله.

تحملون مسئولية وطنية كبيرة بتروكم

في ندوة التعديلات الدستورية بتعز:

النظام البرلماني لهم يعد مناسباً لليمن



ما زالت اصداء المبادرة التي اطلقها في شهر رمضان المبارك فخامة الاخ الرئيس بشأن التعديلات الدستورية التي تأتي في مقدمتها الاستفتاء على النظام الرئاسي ليكون بديلاً عن النظام البرلماني، واجراء سلطة تشريعية بنظام الغرفتين تتولى في اكثر من مكان ولدى اكثر من جهة.. ولعل الندوة التي اقامتها الاسبوع الماضية بجامعة تعز بالتعاون والشراكة مع مؤسسة الثورة للصحافة وندوة معرض صنعاء للكتاب اهم الندوات مؤخرا التي تناولت مبادرة الاخ الرئيس بشأن التعديلات الدستورية بالدراسة والتحليل الشامل.

الميثاق، كما تبين ذلك وردت للقارئ الكريم اهم ما جاء في تلك الندوة على النحو الآتي،

من المناخات التي لا تنمر شيئاً لصالح الوطن. وأضاف الدكتور الروحاني: نظام الحكم المحلي سيسمح ببناء بنية تحتية كبيرة لكل المحافظات، خصوصاً بعد تقلص الدعم المركزي، وهذا ما تريد كل محافظة، وبشأن العقاق التي تقف أمام وصول المرأة الى مراكز القوى وامان صنع القرار فقد أرجع الروحاني ذلك الى الثقافة الذكورية التي تغطي على المجتمع اليمني.

نظام مناسب

وايضاًحاً لماهية النظام الرئاسي اوضح الاستاذ «عبدالله احمد غانم» رئيس الدائرة القانونية بالمؤتمر الشعبي العام -عضو مجلس الشورى، ان النظام البرلماني بالنسبة لنا في الجمهورية اليمنية لم يعد مناسباً لظروفنا، وكذلك النظام المختلط بين البرلماني والرئاسي، ولذلك فالنظام الرئاسي هو المناسب لنا طالما تم الالتزام بقواعده وشروطه كاملة، والتي تأتي في مقدمتها مراعاة تراث وتقاليد المجتمع وعلاقته بسلطة الدولة ومسئوليات الرجل الأول فيها، حيث ذلك هو اهم مبررات الانتقال الى النظام الرئاسي الكامل.

قواعد النظام الرئاسي

وبين غانم ان النظام الرئاسي الكامل يتضمن الآتي:
١- الفصل بين السلطات الفلات، وهو ما يعمل على حماية السلطة التشريعية من طغيان السلطة التنفيذية، ويوفر لها كامل الحرية في أداء وظائفها، والعكس صحيح أيضاً الى جانب حماية السلطة القضائية من السلطات السابقة.
٢- استبعاد مجلس الوزراء من الهيئات الدستورية الحالية واناطة المسؤولية برئيس الجمهورية.
٣- استبعاد مجلس الوزراء من الهيئات الدستورية الحالية واناطة المسؤولية برئيس الجمهورية.

مزايا خاصة

واوضح غانم ان مزايا النظام الرئاسي

بالنسبة لليمن انه يأتي مراعياً لخصوصياتنا الوطنية حيث واناطة المسؤولية لرجل الدولة الاول «الرئيس» يتسجم مع تراثنا وتقاليدنا. وأن هذا النظام يؤدي الى وحدة القرار في المهام التنفيذية المعالجة، ويتوافق مع تعزيز وتكريس المنجزات الديمقراطية وقيمها الجديدة، ويحفل دون التراجع عنها او الانتقاص منها. منوها الى ان هذا المشروع قد جاء ترجمة صادقة لمضامين البرنامج الانتخابية لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، والذي راغى ان يشمل مشروعه وبرنامجه اصلاحات سياسية دستورية يكون في مقدمتها الانتقال الى النظام الرئاسي والحكم المحلي ونظام الغرفتين للبرلمان وتخصيص ١٥ للنساء في مجلسي النواب والشورى، وذلك كله من أجل الهدف الاسمي والاكبر وهو تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والرفاهية لكافة اقران الشعب دون تمييز.

توصيات مهمة

توصيات الندوة التي اقامتها جامعة تعز تحت عنوان: «التعديلات الدستورية الواقع وفاق المستقبل»: - وضع قواعد دستورية واضحة المعالم للفصل بين السلطات، وتحديد قواعد واضحة لانتخاب اعضاء الغرفتين التشريعتين، وتحديد صلاحية كل منهما دستورياً. - فتح باب الاجتهاد لتقديم رؤى لنظام رئاسي متوازن وفقاً للخصوصية اليمنية، واشراك كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني لبلورة المبادرة الى نصوص قابلة للتطبيق.

- العمل على بناء نظام حكم محلي واضح المعالم يستند على الدراسة والتقييم، والاستفادة من تجارب الماضي، وحشد كافة الامكانيات والموارد لتحقيق التنمية الشاملة. - اتاحة الفرص لانعقاد لجان الحكم المحلي بالمناقشة والدراسات والبحوث المستفيضة من قبل المنقذين والمهتمين ومنظمات المجتمع المدني. - دعم مشروع مقترح تخصيص ١٥ للنساء في مجلس النواب والشورى، والقيام بحملات توعية للمرأة بالمبادرة وبحقوقها، واعاد كواد نسائية قيادية قادرة على المساهمة في الحياة الوطنية.

- حث الاحزاب السياسية على تبني نظام الكوتا في النظام الداخلي لانظمتها الداخلية.



الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني - رئيس مجلس الشورى أكد ان مبادرة الرئيس الجمهورية بشأن التعديلات الدستورية مبادرة بحجم الوطن وينبغي ان ياتلف حولها حوار جاد ومسئول من قبل كافة القوى السياسية ما من شأنه الدفع بها لان تصبغ واقعاً دستورياً. وأشار الى ان التعديلات الدستورية التي تضمنتها مبادرة الرئيس تهدف الى تطوير النظام السياسي الديمقراطي.. منوها الى انها قد جسدت صق الوعود التي تضمنتها البرنامج الانتخابي للرئيس.. واعتبر ان مشروع الرئيس بشموليته وبعده الاصلاحى يمثل اهم وأوسع مراجعة دستورية للنظام السياسي الديمقراطي وان الجانب الاساسي في المبادرة هو تظلها في المنحى التغييرى الشامل الذي تنطوي عليه. ووضح عبدالغني ان التعديلات المقترحة استهدفت انشاء برلمان بنظام الغرفتين التشريعتين وذلك بكفل لادارة التشريعات مستوى متقدم من الفعالية والكفاءة والنضج. واختتم رئيس مجلس الشورى قائلاً: اقترح ١٥ للنساء في الانتخابات المحلية والنيابية يمثل استنهاضاً حقيقياً لدور المرأة، وتقديراً لمكانتها والنظر اليها كشريك اساسي في صنع القرار والنهوض بالوطن عموماً.

انجازات عظيمة

الى ذلك اعتبر الاخ صادق امين البوراس - الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام للشئون التنفيذية - محافظ تعز ان مشروع التعديلات الدستورية انجاز جديد يضم الى قائمة الانجازات العظيمة التي تحققت لليمن على يدي فخامة الاخ الرئيس منوها الى ان المشروع يحفل في مضامينه العديد من القضايا التي ستدفع بعجلة الحرية السياسية والمسيرة الديمقراطية خطوات نحو الرقضاء بالنظام لسباسبى بصفة عامة، وهو ما سينعكس بالايجاب على مسيرة التنمية الشاملة.

واكد البوراس ان تخصيص ١٥ للنساء من مقاعد مجلس النواب والشورى يعد مكسباً جدياً يضاف الى المكاسب التي تحققت لها من قبل في كل ميادين التنمية والعمل السياسي.

روح العصر

من جانبه اشار علي ناجي العروى - رئيس مجلس ادارة مؤسسة الثورة للصحافة ان مشروع التعديلات الدستورية يهدف الى الدفع بتجربة العمل السياسي والديمقراطي نحو الامام واكسابه حيوية جديدة تنتقل به الى فضاءات رحبة من التقدم والتطور.

معتبراً ذلك استحقاقاً لا مفر منه مواكبة روح العصر ومسيرة تحولاته المتتالية والمتسارعة على أكثر من صعيد.. مؤكداً على ان ذلك يعد تحدياً يجب ان نحشد له كافة الطاقات من قبل كافة القوى الوطنية على اختلاف مشاربهم الفكرية والثقافية واتنماتهم السياسية.

ونوه الى ان الوطن بأكمله هو المستفيد الاكبر من عملية التطوير ولتحقيق الهدف لايد ان يسعى الجميع لانجاح هذه الخطوة التي تمثل سباجاً وواقعاً لتجربتنا الديمقراطية

الراعي الأمين

الدكتور محمد الصوفي - رئيس جامعة تعز اشار الى ان مشروع التعديلات الدستورية سيعمل على تعزيز التجربة الديمقراطية وتطويرها وهو ما يعد مكسباً جدياً للديمقراطية التي ارست قواعدنا في ظل دولة